أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

تشمل جميع المواطنين ومن دون فائدة

الحكومة تعتزم إطلاق قروض إسكانية جديدة مطلع الشهر المقبل

□ بغداد/ المدى

تعتزم الحكومة إطلاق قروض إسكانية جديدة مطلع الشهر المقبل عن طريق منافذ تمويلية حكومية ، فيما كشف عدد من المصارف عن نيتها منح قروض مماثلة على وفق شروط ميسرة .

وقالت وزارة الإعمار والإسكان أن مطلع شباط المقبل سيشهد إطلاق قروض صندوق الإسكان بتعليماته الجديدة، وفيما بينت أن القروض ستشمل جميع المواطنين عدا مواطني إقليم كردستان، أكدت أن القرض الذي سيمنح سيكون بدون فائدة ويسترجع خلال ١٥ عاما.

وقال وزير الإعمار والإسكان محمد الدراجي بحسب بيان صادر عن الوزارة نقلته وكالة (السومرية نيوز) : إن تعليمات قانون صندوق الإسكان أقرت بعد اجتماع مجلس أمناء الصندوق الذي يرأسه وكلاء وزارات المالية والبلديات والتخطيط وأمانة بغداد، ومدير عام صندوق الإسكان، ومدير عام التسجيل العقاري، مبينا أن الصندوق سيباشر استلام طلبات الراغبين بالحصول على القرض مطلع شهر شباط المقبل وفق التعليمات والشروط الجديدة.

وأضاف الدراجي أن الشروط والتعليمات الجديدة تقتضي بشمول جميع المواطنين العراقيين بالقرض عدا مواطني إقليم كردستان، مشيرا إلى أن "عمر المستفيد لا يقل عن ١٨ سنة و لا يزيد على ٦٥ سنة".

وأكد الدراجي أن "المستفيد يجب أن يمتلك قطعة ارض سكنية على وجه الاستقلال أو مشاعة تغطي قيمتها مبلغ القرض المشمول به"، لافتا إلى أن "تلك القطعة يجب أن لا تقل مساحتها عن ١٠٠ متر مربع، ولا تقل مساحة البناء فيها عن ٦٥ مترا مربعا".

وتابع الدراجي أن "على المستفيد أيضا أن يقدم كفيل ضامن يكون نصف راتبه الشهري يغطي مبلغ القسط الشهري المترتب بذمة المقترض"، موضحا أن "سقوف الإقراض حددت بـ٣٥ مليون دينار كحد أعلى لمركز محافظة بغداد و٣٠ مليون دينار كحد أعلى لمراكز المحافظات والاقضية والنواحي".

وأشار الدراجي إلى أن "مراحل صرف القرض ستتم على طريقين تشمل الأولى صرف ٥٠٪ من مبلغ القرض بعد إنهاء مرحلة التسقيف و٥٠٪ تصرف بعد إنهاء مرحلة الانهاءات"، مبينا أن "الطريقة الثانية تشمل صرف ٣٠٪ من مبلغ القرض عند إكمال مرحلة البتلو من البناء و ٤٠٪ عند إكمال المستفيد مرحلة التسقيف و ٣٠ ٪ عند إكمال المستفيد مرحلة الانهاءات".

ولفت وزير الإعمار والإسكان إلى أن "القرض الذي سيمنح سيكون بدون فائدة ويسترجع خلال ١٥ عاما"، مؤكدا أن "القانون الجديد سيضمن المشاركة في تمويل الشركات الاستثمارية الراغبة ببناء مجمعات سكنية على أن لا تزيد نسبة المشاركة على ٥٠٪ من كلفة المشروع وان يتم الدفع بعد أن تكون نسبة الانجاز ٢٥٪ من مراحل العمل بالمشروع، شرط أن تكون هذه المشاريع إسكانية حصراً وتنفذ من قبل شركات رصينة ولديها أعمال مماثلة في بناء المجمعات السكنية وان تكون هذه الشركات مسجلة او ممثلة في العراق".

ويقوم صندوق الإسكان بتمويل مشاريع الإسكان وتمكين المواطنين العراقيين من بناء سكن لهم عن طريق منح القروض العقارية لهذه الإغراض، ويمنح المقترض مبلغ ٢٥ مليون دينار لبناء وحدة سكنية في محافظة بغداد، و٢٠ مليون دينار في المحافظات، و١٨ مليون دينار للاقضية والنواحي.

وأعلن وزير الإعمار والإسكان محمد الدراجي في تموز من العام الماضي ٢٠١١ في حديث لـ"السومرية نيوز" أن العراق يحتاج إلى مليونين و٥٠٠ ألف وحدة سكنية لحل أزمة السكن فيه، مبينا إن خمس سنوات هي كافية لحل هذه الأزمة في حال تم تطبيق مشروع المليون وحدة سكنية التي تقوم هيئة الاستثمار الوطني بإنشائها بشكل صحيح.

وأعلن مجلس الوزراء عام ٢٠٠٧ عن تشكيل لجنة عليا لمشروع الإسكان الوطني برئاسة وزير الإعمار والإسكان وعضوية وكلاء كل من وزير المالية والتخطيط والبلديات والأشغال ووكيل أمانة بغداد، بهدف احتواء أزمة السكن المتفاقمة في العراق، عبر إقامة وحدات سكنية ببناء عمودي لتوزيعها على أصحاب الدخل المتوسط ودون المتوسط.

واقر البرلمان العراقي في شهر تشرين الأول من عام ٢٠٠٦ قانون الاستثمار العراقي، الذي قيل عنه في حينه، أنه سيفتح الأبواب على مصراعيها أمام الاستثمار الأجنبي، بسبب تقديمه الكثير من التسهيلات للمستثمرين الأجانب، وعلى الرغم من أن القانون ساوى بين المستثمر العراقي والأجنبي في كل الامتيازات، إلا أنه لم يمنح المستثمر الأجنبي حق تملك العقار الخاص بالمشروع، واستبدله بإعطائه حق استئجار الأرض لمدة ٥٠ سنة قابلة للتجديد، وفقاً للفقرة ١١ من قانون الاستثمار.

وتقوم منظمة المستوطنات البشرية "الهبيتات" التابعة للأمم المتحدة، بالتنسيق مع اللجنة الوطنية للمستوطنات البشرية في العراق، بإعداد دراسة حول الحاجة الإسكانية في العراق، وجمع البيانات اللازمة لها لتكون أساسا لوضع إستراتيجية للإسكان في العراق.

يذكر أن العراق يعاني أزمة سكن خانقة نظرا لتزايد عدد سكانه، قياساً بعدد المجمعات السكنية، إضافة إلى عجز المواطن ذي الدخل المحدود عن بناء وحدة سكنية خاصة به، بسبب غلاء الأراضي ومواد البناء.

شركة بريطانية تستثمر في خور الزبير

□ بغداد/ المدى

وقعت وزارة المالية عقدا مع شركة بريطانية للاستثمار في حقل خور الزبير بمحافظة البصرة، وفيما بينت أن كلفة العقد بلغت أكثر من ٥٦ ألف دولار، أكدت أن الشركة ستنفذ المشروع الاستثماري على مساحة ١٢ ألف متر.

وقالت الوزارة في بيان لها بحسب "السومرية نيوز"، : إن "الهيئة العامة للمناطق الحرة التابعة للوزارة وقعت عقدا مع شركة سكا انيرجي فزي البريطانية لتجارة المشتقات النفطية للاستثمار في خور الزبير بمحافظة البصرة، مبينة أن الكلفة الإجمالية للعقد بلغت ٥٦ ألفا و ٧٦٠ دولارا ولمدة سنة قابلة للتجديد".

وأضافت أن "الشركة ستنفذ المشروع الاستثماري على مساحة ١٢ ألف متر، مشيرة إلى أن الهيئة تعمل جاهدة لتقديم أفضل التسهيلات للمستثمرين، وتوفير الأرضية المناسبة لهم وتذليل الصعوبات والمشاكل التي يواجهونها".

وكانت هيئة استثمار البصرة قد اتفقت، في تشرين الثاني الماضي، مع الأطراف ذات العلاقة على استحصال سمات الدخول للمستثمرين الأجانب خلال ٤٨ ساعة، مبينة ان المرحلة الحالية ستشهد قفزة نوعية بشأن التسهيلات التي يحتاج اليها المستثمرون من خلال اختصار الزمان وتقليل الروتين والإجراءات المتبعة لاستحصال سمات الدخول.

وقدمت عدة شركات خلال الأشهر الماضية، عروضا على هيئة استثمار البصرة ومنها شركة وقود القطرية التي قدمت عرضا على الهيئة في ٢٧ من شهر أيلول الماضي ،لمشروع بناء مستودعات نفطية للدعم اللوجستي لشركات النفط العاملة في البصرة، فيما قدمت شركة شيفرون فليبس الأمريكية في ١٥ من شهر تشرين الأول الماضي، عرضا لمشروع لاستثمار الغاز المصاحب من الحقول النفطية على هيئة استثمار البصرة بكلفة ستة مليارات دولار.

البنك المركزي: ارتفاع متوسط دخل الفرد السنوي

□ بغداد/ المدى

أعلن البنك المركزي العراقي أن متوسط دخل الفرد السنوي بلغ خمسة آلاف دولار خلال عام ٢٠١١، وعشرة آلاف دولار بالنسبة لموظفي الدولة.

وبيّن نائب محافظ البنك مظهر محمد صالح: ان هذا الرقم تم احتسابه عن طريق تقسيم الناتج المحلي من الواردات على عدد المواطنين العراقيين بشكل عام، لافتاً الى انه رقم تقريبي يمكن الأخذ به في حسابات التنمية.

وأوضح صالح في حديث لإذاعة العراق الحر : ان الدخل البالغ خمسة الاف دولار سنوياً يُعدُّ جيداً لو قورن بمستوى الدخل السنوي للمواطن في عهد النظام السابق، وأشار الى ان هناك نحو خمسة ملايين عراقي، بين موظفين ومتقاعدين ومن يتلقى منح الرعاية الاجتماعية وفق نظام الإعالة العالمي يبلغ مجموع الذين يتلقون الدعم الحكومي ٢٥ مليون مواطن، إذا ما تم احتساب ان كل موظف يعيل خمسة أفراد، مؤكداً ان هذا التحسن في مستوى دخل الموظفين يؤثر سلبيا في القطاع الخاص بعد ان أصبحت الوظيفة الحكومية أكثر جذباً.

من جانبه قال الخبير الاقتصادي هلال الطعان : إن دخول الموظفين ظلت افضل من دخل بقية شرائح المجتمع التي أصبحت تعاني بسبب ارتفاع نسبة التضخم في العراق، وحذّر من انهيار القدرة الشرائية للعراقيين بمن فيهم الموظفون ما لم تتخذ إجراءات جادة للحد من التضخم.

الى ذلك دعا نائب محافظ البنك المركزي الحكومة العراقية الى تنفيذ الخطط المتعلقة بالتنمية، وان تستثمر الزيادة في الواردات النفطية لصالح التنمية فقط، وليس للموازنات التشغيلية والاستثمارية.

مطالبات بإقرار قانون جديد للشركات

□ بغداد/ المدى

طالب عدد من أصحاب الشركات بضرورة تغيير قانون تسجيل الشركات والتعامل مع هذا النظام على أساس النافذة الواحدة .

وقال مدير شركة (رافدين العراق) حمزة مشعل لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن " نظام تسجيل الشركات العراقية يعد من القوانين القديمة والتي لا تتناسب مع حجم الإقبال على الاستثمار والعمل في العراق".

وأضاف أن "دائرة تسجيل الشركات معقدة وبحاجة إلى تسهيلات واتباع الوسائل الالكترونية في عملية التسجيل التي تلغي الابتزاز الذي يتعرض له أصحاب الشركات ".

وتابع أن "مشكلة عمل الشركات في العراق تتعلق بقوانين قديمة لا تتناسب مع الحجم الاقتصادي العراقي في البلاد ".

بدوره قال المدير المفوض لشركة (سما بغداد) عبد الامير جبار لـ(آكانيوز) إن " نظام تسجيل الشركات التجارية معقد لأنه يستند إلى تعليمات وقوانين قديمة، وهي احد ابرز المعوقات التي تقف أمام تنمية السوق العراقية".

وتابع أن " عملية تسجيل الشركات التي يستخدمها العراق متخلفة ولا ترقى الى مستوى التطور التجاري الذي طرأ على العراق في السنوات الأخيرة ".

وأشار إلى أن " العراق بحاجة الى قانون ينص على التعاملات الالكترونية في عملية تسجيل الشركات والى تنظيم التسجيل مع تشديد الرقابة على الشركات العاملة على ".

من جانبه قال رئيس اللجنة الاقتصادية أحمد العلواني لـ(آكانيوز) إن " اللجنة لن تجري أي تغيير في قانون تسجيل الشركات قبل ان تقيم الورش والندوات مع اصحاب الشركات لمعرفة التفاصيل الدقيقة بشأن المعوقات التي تقف أمامهم".

وأضاف أن " المرحلة المقبلة تستدعي مشاركة حقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص المتمثل دوره بالشركات المحلية والأجنبية التي من شأنها تعزيز دور العراق الاقتصادي".

وكشفت دائرة تسجيل الشركات التابعة لوزارة التجارة العراقية، عن تسجيل ٢١٤٣ شركة عراقية وعربية وأجنبية، فيما فرضت غرامات على ٣٠٧٩ شركة عراقية لعدم تقديمها الميزانيات والحسابات الختامية في أوقاتها المحددة في عام ٢٠١١.

دعوات إلى تفعيل نظام الفدرالية المالية في توزيع واردات الموازنة

□ بغداد/ المدى

دعا عدد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين إلى اعتماد الفدرالية المالية وتوسيع دور مجالس المحافظات في صرف الموازنة المالية لعام ٢٠١٢ ، مؤكدين أن النهوض بالبنية التحتية في العراق وتنفيذ الخدمات الرئيسية لابد أن يتم عبر تطبيق هذا المفهوم.

وقال الأكاديمي في الجامعة المستنصرية بلال كاظم لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "تطبيق مفهوم الفدرالية المالية وتوسيع صلاحيات مجالس المحافظات بعد تأهيلها بصورة جيدة على آلية صرف الموازنات وتنفيذ المشاريع" .

ودعا الى ان "يستفيد من التجربة اليابانية حيث يصل الانفاق المحلي من الموازنة الى ٥٤٪ من مجموع الانفاق الحكومي ونجحت في توزيع الموارد بصورة متوازنة على جميع مناطق البلاد".

وأشار كاظم إلى أن العراق منح "ما نسبته ١٢٪، من مجمل صلاحيات الموازنة، الامر الذي أخر كثيرا مجالس المحافظات في تنفيذ المشاريع الخدمية المهمة بسبب التعقيدات الإدارية في عملية صرف الموازنة".

بدوره قال نائب الخبير الاقتصادي احمد ابريهي لـ(آكانيوز) إن "فائدة الفدرالية المالية ستسهم في جعل السكان والإيرادات على المستوى المحلي وتستطيع حل المشكلات والاحتياجات الرئيسة للمواطنين".

وأضاف أن "الفيدرالية المالية تساعد على تسريع اتخاذ القرارات مقارنة بالنظام المالي المركزي وتقليل التكاليف والاتصالات". مشيرا إلى وجود بعض المشاكل التي تواجه التحفظات على الفدرالية المالية من بينها الدولة وحدة اقتصادية ولابد من وضع عناصر تمنع توزيع الواردات المالية من النفط بشكل غير متوازن".

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي وعضو مجلس رجال الاعمال العراقيين عبد الكريم الطريحي لـ(آكانيوز) إن"الواردات المالية من النفط لا يمكن ان يوزعها العراق على شكل نظام المحافظات لأنه مازال يعتمد النظام المركزي في تداولاته المالية".

واشار إلى أن"آلية صرف الموازنة لابد ان تعتمد على التعداد السكاني الحقيقي وليس على التخمينات"، موضحا أن "المشكلة السنوية التي تواجه الموازنة المالية هي اعتمادها على تخمينات ليست دقيقة ولا تصب في عملية صرف الموازنة المالية".

من جانبه قال عضو اللجنة المالية النيابية هيثم الجبوري لـ(آكانيوز) إن "الموازنة اصلاً توزع على نسبة كل محافظة من السكان لكن هناك بعض المشاكل التي تواجه عملية صرفها"، مضيفا "من ابرز تلك المعوقات هي الإجراءات الإدارية والبيروقراطية التي تواجه المحافظات في عملية صرف الموازنات المالية".

وبلغت قيمة موازنة عام ٢٠١٢ التي اقرتها الحكومة في وقت سابق ١٠٠ مليار دولار، وبعجز يصل إلى ١٣,٥ مليار دولار، وركزت على قطاع الطاقة والنفط بالمرحلة الأولى، ومن ثم قطاع الامن، ومن بعده قطاعات التربية والتعليم والصحة.

واعتمدت الحكومة سعر النفط الأساس ٨٥ دولاراً وتتوقع أن الفروقات في اسعار النفط ستغطي اكثر من ١٠ مليارات دولار من العجز.

ويفرض نظام الموازنة المالية العراقية على الوزارات والهيئات الحكومية أن تقدم كشوفاتها المالية في الربع الأول من العام الذي يلي عام الموازنة. ووفقا لمجلس النواب العراقي فأنه لم يطلع على الحسابات الختامية منذ عام ٢٠٠٥ ولغاية الان، وتعزو الحكومة عدم تقديمها للحسابات الختامية السابقة الى الظروف غير المستقرة التي مرت بها البلاد. وحّملت وزارة المالية في وقت سابق الوزارات والهيئات الحكومية مسؤولية عدم تقديم الكشوفات المالية لموازنات الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ بسبب إهمالها غير المبرر في تقديم الحسابات النهائية لإنفاقاتها المالية.